



تونس في: 02 فيفري 2018

بيان

حول الاعتداءات على الصحفيين والمس من حرية التعبير والضمير

تلت في المدة الأخيرة الاعتداءات على الصحفيين بهدف منعهم من القيام بعملهم والتضييق عليهم وصلت حد إيقاف صافي بعد التنصت على مكالماته الهاتفية، علاوة على تشويههم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتهديدهم خاصة من بعض الأمنيين، وهي تهديدات وتشويهات خلنا أنها أصبحت في عداد الماضي استهدفت كل تعبير عن رأي مخالف.

إن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية:

- تعتبر هذه الممارسات خرقاً للدستور خاصة الفصلين 6 و31 وجميع المواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية والتشريعات المتعلقة بحرية الصحافة والتعبير،
- تطالب مجلس نواب الشعب والحكومة بسن تشريعات وضيئطاليات تضمن احترام المبادئ الواردة في الدستور خاصة منها المتعلقة بحرية التعبير والضمير،
- تطلب جميع السلطات بمحاسبة وتتبع كل من قام بالإعتداء على الصحفيين والمفكرين أو غيرهم من المواطنين بمناسبة تعبيتهم عن آرائهم وأفكارهم وانهاء حالة الإفلات من العقاب وعدم انفاذ القانون،
- تدعى الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الصحفيين وضمان سلامتهم الجسدية وكل من يتعرض إلى التهديد والتشويه بسبب آرائه وأفكاره، وتدعى وزارة الداخلية إلى الابتعاد عن الممارسات المخالفة للدستور والقانون كالمس من سرية المراسلات (التنصت)، كما تدعوها إلى تجنب التصريحات التي يمكن أن تشكل تحريضاً ضد الصحفيين ومختلف المواطنين من طرف بعض أعوانها،

هذا وتؤكد الهيئة على أنه لا يمكن تحقيق الانتقال الديمقراطي بدون العمل على احترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية التعبير والضمير.

رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية

توفيق بودربالة

